وابرزها ما صدر على لسان عرفات نفسه، أوضحت انه لم يسبق الاجراءات أي تشاور بين الاردن والمنظمة، وان القيادة الفلسطينية لم تبلَّغ، رسمياً، الاّ بعد صدورها. وسئل عرفات عن مغزى توقيت اعلان هذه الاجراءات، فأجاب: «نعم، اختيار هذا التوقيت له معانٍ كثيرة، ولكنني، حرصاً مني على الانضباط بما قرره المجلس المركزي في المنظمة الذي اشار الى اهمية عدم التسرع في الرد، افضل تأجيل هذا الجواب، حرصاً على تنفيذ القرار، وحرصاً على عدم تفجير الموقف مع الاردن».

وبغض النظر عن النيات والخلفيات، فان منظمة التحرير وجدت نفسها، فجأة، ازاء واقع جديد تماماً يحتم عليها اتخاذ القرارات لمواجهته. وبالطبع، ليس امام المنظمة سوى «الواقع» واستنفاد ممكناته بكل ما يحتويه هذا الاسلوب من عناصر، وممكنات الواقع الفلسطيني التي تتحرك الآن بين تطوير العناصر الاولية لشكل وجودهم السياسي الذي تعبّر عنه الانتفاضة، وبين حصاد نتائج عقدين على الاقل من النضال السياسي والعسكري، وفكرة تشكيل حكومة المنفى احد ادواته.

حكومة المنفى الفلسطينية، بالمعنى الدولي، وفي تعريف سريع، هي شكل دستوري انتقالي يعبّر عن شخصية قومية اعتبارية، تفاوض من أجل موقع قدم بين الدول، يفرض عليها قانون الالتزام ان تقايض حصولها على الاعتراف بالالتزام بما تعارفت عليه هذه الدول، وضمن موازين القوى الراهنة. وبالمعنى الوطني المطلق، فان حكومة المنفى هي الحاضنة الانتقالية لكل انجازات ومكتسبات مراحل النضال من اجل الاستقلال. وبوصف اقل دقة قانونية، هي التي تجني من مكتسبات وحقائق قوتها الذاتية والموضوعية مجموعة اوراق قوية يلعبها، بمهارة، من يعرف أي الاوراق يحرق الآن، وفي سبيل ماذا ؟ تلك هي رهبة المسؤولية، عندما يتعلق الامر بمصير بلاد وعباد.

السؤال، الآن، هو هل حكومة المنفى هي الخيار الوحيد ؟ ام انها اختبار للخيارات الاخرى ؟ تحدد الاجابة عن ذلك مجموعة الشروط التي على الحكومة العتيدة الالتزام بها. فمسار الحركة الفلسطينية يشير الى تفضيل الحل الدبلوماسي السياسي على الحل العسكري. وهذا يعني، دولياً، العودة الى النقاش حول القرار ٢٤٢؛ ولكن لن يعود الاعتراف بهذا القرار مشكلة اذا لقيت حكومة المنفى اعترافاً دولياً كبيراً، والتزاماً في الامم المتحدة بتنفيذ كل القرارات الصادرة منذ العام ١٩٤٧. والتخوف الاكيد، هنا، هو استمرارية رفض الولايات المتحدة الاعتراف بها، تماماً كما هو الحال، اليوم، بالنسبة الى م.ت.ف. او كنموذج آخر، بالنسبة الى رفض واشنطن الاعتراف بجبهة تحرير ناميبيا، على الرغم من مقاطعة العالم اجمع لجنوب افريقيا واعترافهم بحركات التحرير الافريقية.

اذن، يصبح المطلوب، هنا، هو «الشغل» على حكومة المنفى كخيار، وانضاجها انطلاقاً من ان الانتفاضة ستدوم دهراً، وان حكومة المنفى ستعلن غداً، أي ان يتم انضاج الفكرة، والحشد لها، عربياً ودولياً، بصمت المحاور البارع، دون الدخول اليها (ممر مسدود باتجاه واحد) لكي يبقى مكان الانسحاب والتراجع والدوران، وهو ما لا تفتقده خبرات القيادة الفلسطينية. ان توسيع الخيارات الفلسطينية الاخرى هو الامر المطلق الآن، وان تم تعامل على المستوى نفسه من الاهمية التي تحظى بها فكرة حكومة المنفى. واهم الخيارات الفلسطينية على الاطلاق هو تعزيز صمود الفلسطينيين في الداخل. فالمطلوب، هنا، الآن، بعد كل هذا النزيف، هو اعادة تأسيس شروط انتاج الانتفاضة، لتبقى مستمرة مهما كان ثمن هذه الاعادة، وبدون تكرار اخطاء «دعم الصمود» السابقة، بل والاستفادة من دروسها للوصول الى واقع مقاوم أمثل.

وكما قدم القرار الاردني الفرص والتحديات الى م.ت.ف. كذلك فانه فرض على الساحة